

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية



ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC



الملاذات الضريبية:

أرباح للأثرياء وألم للمجتمعات
والطبقة العاملة



انقر على الرموز لإعادة توجيهها

@ESCRNet



محتويات

.01

مقدمة

.02

ما هي الملاذات الضريبية؟

.03

لماذا تُعد الملاذات الضريبية مشكلة؟

.04

كيف تزيد الملاذات الضريبية من اللامساواة والفقير وتهدد حقوق الإنسان؟

.05

الملاذات الضريبية تستفيد من الجائحة:

.06

الملاذات الضريبية تقوض حقوق الإنسان:

.07

ما المطلوب عمله لمكافحة الملاذات الضريبية:

هذا التقرير الموجز حول الملاذات الضريبية وتداعياتها على قدرة الدول على إعمال حقوق الإنسان، تم إعداده من قبل أعضاء الفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية، ويشملون: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحق، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مركز الدراسات القانونية والاجتماعية، مؤسسة سياسات التنمية البديلة

مقدمة

إن التهرب الضريبي - أي استغلال ثغرات قانونية وتجنب دفع الضرائب من خلال إساءة استغلال القوانين القائمة، هو ظاهرة لها تاريخ طويل، مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي والنظام المالي العالميين [1]، وبمضاعفة تراكم الثروة، مع استنفاد الموارد الضرورية للدول. وبما أن معظم العالم مستمر في المكافحة للحفاظ على قدر من الاستقرار أثناء انتشار جائحة كوفيد-19، فالمشكلات الخفية المرتبطة بالملاذات الضريبية أصبحت منكشفة أكثر للعالم. في حين أن الكثير من الناس يناضلون للبقاء والاستمرار في اقتصادات مضطربة مع خسارة الملايين لوظائفهم بعد سحب فرص العمل وتقليل الأنشطة الاقتصادية، [2] فقد زاد الرأسمال المالي والثروة المالية من مقدارهما. من ثم، على جميع الأطراف عبء التحرك بينما القضية لا تزال مكشوفة بسبب الجائحة، قبل أن تُدفن مرة أخرى تحت طبقات من الأدوات المتوفرة لمن يسعون لاستمرار الوضع القائم، المتمثل في اللامساواة الممنهجة على حساب الأغلبية المستضعفة.

ما هي الملاذات الضريبية؟

“

الملاذات الضريبية [3] هي دول أو مناطق باختصاصات قضائية خاصة، تتسم بتدني أو انعدام الضرائب على الدخل، فضلاً عن عناصر العمل المصرفي السرية والغامضة التي تقوض من القوانين والمعايير الوطنية والدولية. هي تتيح للشركات الثرية متعددة الجنسيات فرص الهروب من مسؤولياتها الضريبية وتقويض سيادة القانون.

”

يُقدر مؤشر [الملاذات الضريبية للشركات](#) [4] لعام 2019، الصادر عن "شبكة العدالة الضريبية" أن الحكومات في جميع أنحاء العالم فقدت 500 مليون دولار لصالح الملاذات الضريبية للشركات. وفي الفترة نفسها، قدر صندوق النقد الدولي [5] أن الدول الثرية فقدت 450 مليون دولار، وفقدت الدول منخفضة الدخل 200 مليون دولار على التوالي، لصالح الملاذات الضريبية للشركات. إذا تم استثمار هذه الأموال في تقديم الخدمات العامة، فسوف تُحدث هذه الموارد فارقاً في التصدي لعدد من الملفات.

- تعاني الدول منخفضة الدخل بشكل أقوى من الاقتصادات المتقدمة، بسبب هذه الظاهرة، التي تستنزف ما يوازي 5.5% من مدفوعات الضرائب من خلال إساءة استغلال القوانين الضريبية، بينما تفقد الدول الأعلى دخلاً ما يوازي 1.3%.

الشركات والأثرياء يديرون أعمالهم في الدول الغنية والفقيرة على السواء، في جميع أنحاء العالم. في الحالتين، يعتمدون كثيراً على باقة عريضة من الخدمات العامة والامتيازات الحكومية لتحقيق أهدافهم الخاصة بالأعمال. يشمل هذا استخدام النظم الصحية والتعليمية، والطرق، والأمن والقضاء لحماية الممتلكات، إلخ. جميع هذه الخدمات تحتاج للإنفاق عليها عبر الضرائب التصاعدية، التي يجب تطبيقها على من لديهم قدرة الدفع، لكن لا يدفعون حالياً. أول مشكلة هي أن الشركات متعددة الجنسيات عادة لا تدفع نصيبها العادل من الضرائب، إذ تنقل أرباحها إلى [الملاذات الضريبية](#)، [6] ما يؤدي إلى تقليل الأرباح الضريبية الخاصة بالدول. ثانياً، أدت الملاذات الضريبية بالحكومات إلى فرض نظم وممارسات ضريبية غير عادلة تعرّض الفقراء للضرائب الزائدة، لتغطية الفاقد الهائل في الميزانية والفاقد في الأرباح الضريبية، بينما تعظم تلك الشركات والأثرياء من الأفراد أرباحهم التي يتم إخفائها في حسابات مصرفية في بلاد الملاذ الضريبية. على سبيل المثال، فرضت كينيا مؤخراً ضريبة قيمة مضافة بواقع 16% على غاز الطهي، تحت ضغوط من صندوق النقد الدولي، على حساب المجتمعات الفقيرة والفقراء الذين يعتمدون على غاز الطهي بقوة في الاستخدام المنزلي. نحو 8% من إجمالي الثروة العالمية مختفي في حسابات مصرفية غير مشمولة بالضرائب. ثالثاً، أدت الملاذات الضريبية إلى المنافسة غير العادلة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، إذ قتلت الابتكار المحلي وأضعفت من الشركات الصغيرة والمتوسطة. تدهور هذا الوضع جراء المساعدات والعطلات الضريبية التي عادة ما تُقدم للشركات متعددة الجنسيات من قبل الحكومات لتحفيزها على الاستمرار في العامل بالدولة. وأخيراً، فالملاذات الضريبية دفعت الدول إلى الاعتماد على التمويل الخارجي للتعامل مع النقص في الميزانية، من ثم زادت من عبء الديون المترتب عليها. هذا التقاطع بين الملاذات الضريبية وأزمة الدين العالمي تدهور أكثر على أثر جائحة كوفيد-19.

كيف تزيد الملاذات الضريبية من اللامساواة والفقير وتهدد حقوق الإنسان؟

منذ بداية عام 2020 زادت فجوة اللامساواة أكثر، وزادت إخفاقات النظام الاقتصادي القائم، ومن عناصره الأساسية الملاذات الضريبية والتهرب من الضرائب. [طبقاً لأوكسفام، في 2020](#)، فبينما فقدت أكثر من 400 مليون وظيفة (سبل معيشة)، فإن 32 من أعلى شركات العالم ربحية جنت 108 مليار دولار أرباحاً في 2020، وهي الأرباح المتجاوزة لأرباح أي عام في الماضي. كما أن إجمالي الناتج المحلي العالمي زاد بواقع 45% فقط عن الفترة نفسها، في حين كانت نسبة النمو المماثلة للشركات العالمية 150 بالمئة. يفسر هذا جزئياً معاناة الحكومات على مستوى العالم حالياً (لا سيما في الجنوب العالمي) للنهوض بواجباتها الخاصة بحقوق الإنسان، وإدارة الجائحة والتصدي للأزمة الاقتصادية، مع المعاناة في الوقت نفسه من قيود كبيرة على المجال المالي، حيث الديون السيادية المتراكمة وزيادة اللامساواة. ثمة حاجة إلى تعاون دولي من أجل ضمان فرض الضرائب على الشركات، بدلاً من التنافس على رأسمالها الذي قد يزيد الأرباح في نهاية المطاف على حساب حقوق الإنسان. إن فقدان قدر كبير من الأرباح بسبب الشركات متعددة الجنسيات والشركات الأخرى في صورة فاقد ضريبي - وهي الضرائب التي كان يجب استخدامها في أعمال حقوق الإنسان مثلاً من خلال تقديم الخدمات العامة - لن يؤدي إلا إلى مفاقمة اللامساواة القائمة. وخلال الفترة نفسها، تعرضنا لزيادة كبيرة في عدد المليارديرات عبر العالم. في الولايات المتحدة وحدها، انضم 56 شخصاً جديداً إلى نادي [الأكثر ثراءً](#) [7] في الولايات المتحدة، ما رفع عدد المليارديرات هناك إلى 659 شخصاً. وخلال الفترة نفسها، كان هناك أكثر من [140 مليون](#) شخص [8] يعانون من الفقر أو يقفون على عتباته لا يفصلهم عنه إلا أزمة أو ضائقة اقتصادية واحدة، في الولايات المتحدة. الكثير من هذه الثروة مختبئ في حسابات مصرفية غير خاضعة للضرائب في دول أخرى. وعلى النقيض، دخل 115 مليون شخص على مستوى العالم إلى حالة الفقر المدقع، كما أوضح [البنك الدولي](#)، [9] خلال الفترة نفسها.

الملاذات الضريبية تستفيد من الجائحة:

الملاذات الضريبية تستفيد من الجائحة: لم يقتصر الأمر على تعريض كوفيد-19 الحكومات إلى مزيد من الفاقد عبر الملاذات الضريبية، إنما كشف أيضاً عن أن الملاذات الضريبية [هي مصادر محتملة](#) لانعدام الاستقرار المالي والفساد. من المدهش أنه بينما اجتاح الفيروس العالم وأثر على العمال والأعمال الصغيرة، فقد كان مفيداً للشركات الكبيرة التي جنت أرباحاً هائلة. يشمل هذا شركات التقنية الكبرى، وشركات الأدوية والمنتجات الاستهلاكية. الشركات مثل فيسبوك وفايزر وفيزا وزووم وأمازون من المتوقع أن تجني أرباحاً كبيرة من الجائحة. فايزر وحدها متوقع أن [تزيد أرباحها بواقع 21%](#) في الفترة 2020-2021. أما زووم، التي شهدت زيادة غير مسبوقه في استهلاك خدماتها كنتيجة مباشرة لانتشار الفيروس في العالم، فقد دفعت "صفر" ضرائب دخل شركات وقللت من ضرائب الدخل العالمية خاصتها بواقع 300 مليون دولار في 2020 "باستخدام تعويضات بناء على أسهمها". [10] كلما حققت هذه الشركات أرباحاً، زاد ما تقدمه لحملة أسهمها منها وقل ما تدفعه للحكومات من ضرائب. في النهاية يخفي حملة الأسهم أرباحهم في حسابات مصرفية في دول لا تخضع أموالهم فيها للضرائب، بدلاً من إعادة استثمارها في وظائف آمنة وفي تحسين ظروف العمل للعمال.



تحتاج الحكومات إلى موارد مالية لتقدم الخدمات الضرورية من أجل إعمال الحقوق. بموجب المادة 2 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالدول مُلزمة باستخدام "أقصى موارد متوفرة" [11] لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يمكنها توليد هذا الدخل بعدة سبل، لكن الضرائب بشكل عام هي الأهم والأكثر استدامة وخضوعاً للمحاسبة. [12] عندما يتجنب الأثرياء والشركات متعددة الجنسيات دفع نصيبهم العادل من الضرائب، تفقد الدول أرباحاً يمكن استخدامها في تقديم الخدمات الأساسية والضمان الاجتماعي وغيرها من الاستثمارات الضرورية للحقوق. وفي ظل الكساد الاقتصادي الحالي الناتج عن الجائحة، تواجه حكومات كثيرة نقصاً في الميزانية وانكماش في المجال المالي. بالتالي، فهي تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية والمقرضين الخاصين، ما يؤدي إلى زيادة أعباء الديون خاصتها. دفع هذا العديد من الدول إلى تنفيذ إجراءات تقشف هائلة لخدمة التزامات الديون، ما أثر سلباً على جهود التعافي، [13] وفي حالة 85% من 107 قرصاً تم التفاوض عليه بين صندوق النقد الدولي و58 حكومة وطنية للتعامل مع أزمة كوفيد، هناك خطط للتقشف جاري الإعداد لها. إضافة إلى الخصومات التي تؤثر على إعمال الحقوق مثل الصحة والتعليم، فإن العائلات الأفقر اقترضت واستداننت لتغطي الاحتياجات الأساسية من قبيل الملابس والمسكن والأدوية بل وحتى الطعام، في سياق تراجع الدخل. هذا المنطق "الاستخراجي" [14] المالي، يؤدي إلى زيادة هشاشة حيوات الناس الذين يصبحون قابلون أكثر وأكثر لظروف عمل هشة وغير مستقرة لمواجهة ديونهم، لا سيما النساء، بسبب تزايد ظاهرة "نسوية الفقر".

هناك زخم متزايد من أجل تقديم مقترحات تقدمية تشمل ما يلي:

- حد أدنى للضرائب على الشركات متعددة الجنسيات بواقع 25%، وعمل تعديلات على اتفاقية ازدواج المحاسبة الضريبية الصادرة عن الأمم المتحدة بين الدول النامية والمتقدمة، فيما يخص خدمات الضرائب الرقمية (مثل أمازون) والأرباح المفرطة وحسابها ضريبياً، بالنسبة للشركات التقنية العملاقة التي حققت مكاسب كبيرة من الجائحة، [15] وضرائب على الثروة، وتقديم تقارير بحسب الدولة عن المحاسبة والمعلومات المالية التي تتيحها الشركات المتعددة الجنسيات للدول، وسجلات الملكية لجميع الكيانات القانونية التي تُتاح للعامة. [16]
- الحاجة الملحة إلى فرض قرارات سياسية منحازة أكثر لحقوق الإنسان فيما يخص الشركات متعددة الجنسيات، المسجلة أو التي تدير عمليات عبر الملاذات الضريبية البارزة، بما يشمل حرمانها من إجراءات الإنقاذ المالي حال احتاجت إليها.
- تقرير اللجنة رفيعة المستوى حول المحاسبة المالية الدولية، والشفافية والنزاهة (FACTI) يدعو إلى جهة عالمية شاملة ومشروعة لتولي الشؤون الضريبية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأمم المتحدة، للتصدي للمشكلات المنهجية من النوعية المذكورة أعلاه، ولتقديم آلية عادلة ومحايدة لتسوية المنازعات الدولية حول الضرائب. [17]
- التقييمات المنهجية والمدققة والتشاركية للآثار خارج أراضي الدولة لإساءة استغلال النظام الضريبي من قبل دول الملاذات الضريبية، لتبصير الإصلاحات الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاتفاقات الاقتصادية، بحيث يتم التعامل مع القيود على المجال المالي التي تقوض من التزامات الدول الخاصة بحقوق الإنسان. [18]

الحواشي

[1] انظر:

Financial integrity for sustainable development; a report of the High Level Panel on International Financial Accountability, Transparency and integrity for achieving the 2030 agenda:FINANCIAL INTEGRITY FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

[2] انظر:

World Employment and Social Outlook Trends in 2021; ILO Flagship Report.► World Employment and Social Outlook

[3] انظر:

A research paper on Tax Havens Listing in Multiple Hues; Blind Winking or Conniving (2019) by South Centre.Research Paper 94

[4] انظر:

Tax Avoidance and Evasion-the Scale of the Problem (2017); a brief .by the Tax Justice Network
<http://taxjustice.wpengine.com/wp-content/uploads/2017/11/Tax-dodging-the-scale-of-the-problem-TJN-Briefing.pdf>

[5] انظر:

IMF Working Paper (2015): Base Erosion, Profit Shifting and Developing Countries.<https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Base-Erosion-Profit-Shifting-and-Developing-Countries-42973>

Corporate Tax Haven Index (2021); Tax Justice Network. انظر: [6]

[/https://cthi.taxjustice.net/en](https://cthi.taxjustice.net/en)

[7] انظر:

Elana Dure, Investopedia (2021) 2020 Created 56 New US Billionaires <https://www.investopedia.com/2020-created-56-new-u-s-billionaires-5094234>

[8] انظر:

Kairos Centre for Religions, Rights and Social Justice; Policy Brief, April 2021. <https://kairoscenter.org/kairos-center-policy-briefing-11-the-140-million-is-a-theory-of-change>

[9] انظر:

The World Bank; Covid-19 to Add As Many as 150 Million Extreme Poor by 2021.<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/07/covid-19-to-add-as-many-as-150-million-extreme-poor-by-2021>

[10] انظر:

Institute on Taxation and Economic Policy (2021) blog; Zoom Pays \$0 in Federal Income Taxes on Pandemic Profits. <https://itep.org/zoom-pays-0-in-federal-income-taxes-on-pandemic-profits>

[11] انظر:

International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. <https://www.ohchr.org/documents/professionalinterest/cescr.pdf>

[12] انظر:

Center for Economic and Social Rights; Recovering Rights 2020; government obligation to invest maximum available resources in human rights.

https://www.cesr.org/sites/default/files/CESR_COVID_Brief_1.pdf

[13] انظر:

Oxfam, August 2021; how IMF demands for austerity will drive up inequality worldwide.

<https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621210/bp-covid-loans-imf-austerity-110821-en.pdf;jsessionid=7B35821EFFC44FEFFFAA9C40ACAB4453?sequence=1>

<https://rosalux-ba.org/wp-content/uploads/2019/05/lectura-feminista-deuda-PANTALLAS.pdf>

[14] انظر:

UN Committee of Experts on International Cooperation on Matters Tax; report on the 21 session (2021) https://www.un.org/development/desa/financing/sites/www.un.org.development.desa.financing/files/2021-03/English_0.pdf

[16] غير الشركات، هناك أيضاً المؤسسات والجمعيات التعاونية والمنظمات وشركات المسؤولية المحدودة، إلخ.

[17] انظر: FINANCIAL INTEGRITY FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

[18] انظر:

Centre for Economic and Social Rights (2021); Freeing Fiscal Space; A human Rights Imperative in Response to Covid-19. <https://www.cesr.org/sites/default/files/Freeing%20Fiscal%20Space.pdf>